

محمد حديد

مذكراتي: الصراع من أجل الديمقراطية في العراق

تحقيق نجدة فتحي صفوة

(بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦). ٥٧٦ ص.

هيثم غالب الناهي (*)

مدير عام المنظمة العربية للترجمة.

صاحب كليهما، مجتمعاً ومنفرداً، من سلبيات وإيجابيات. فقد قضى محمد حديد ما تبقى من سنوات عمره خلال وجوده في لندن بجمع قصاصات الأحداث وربط بعضها ببعض في مدى المسؤولية التاريخية، لتنتهي أنفاسه المليئة بالألم لما حدث في العراق، وعينه كانت تحاول أن تبصر النور ليخرج العراق من محنته، لكن الله أمر فقدر.

- ٢ -

لقد أملى محمد حديد مذكراته على الكاتب والباحث العراقي نجدة فتحي صفوت، الذي حرص شديد الحرص على إيصال ما كان

- ١ -

العديد من المذكرات التي وطئت أقدامها في العراك الثقافي والسياسي وحتى التنموي، كان جُلها يعبر عن سيرة ذاتية، إلا أن الاطلاع على مذكرات محمد حديد، تلك الشخصية الوطنية العراقية المرتبط اسمها بجماعة الأهالي^(١)، هي ليست مذكرات بل وثيقة تُطلع القارئ على خفايا وأسرار أسهمت مرة في بناء الدولة العراقية، وتارة في انهيار بنائها. فهذه المذكرات (الوثيقة التاريخية) هي شهادات حية وإسهامات فاعلة في صناعة الأحداث لحقبتين أساسيتين في التاريخ العراقي، هما الملكية ومن ثم الجمهورية، وما

alnahih@yahoo.co.uk.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) جماعة الأهالي هم: محمد حديد، وكامل الجادرجي، وحكمت سليمان، وجميل عبد الوهاب، وعبد الفتاح إبراهيم، ودرويش الحيدري، وجميل توما، ونوري روفائيل، وعلي حيدر سليمان وعبد الله بكر. وسميت هذه المجموعة بجماعة الأهالي لإصدارهم جريدة الأهالي في الثاني من كانون الثاني/يناير ١٩٣٢. وتندرج أهمية الأهالي في تأسيسهم - بعد إغلاق الصحيفة - تكتلاً سياسياً سرياً تحت مسمى «الجمعية الشعبية» التي أصبحت بعد السماح بإعادة صدور جريدة الأهالي، حزباً سياسياً سُمح له بالعمل علناً تحت مسمى «جمعية الإصلاح الشعبي».

- ٣ -

حصر حديد، في الفصل الخامس ومروراً بالفصول الأخرى حتى نهاية الفصل الثامن، مذكراته بالحزب الوطني الديمقراطي للفترة ما بين عام ١٩٤٦ وعام ١٩٥٨. وضح في هذه الفصول علاقته بالسلطة الملكية وبالأحزاب المعارضة، ويبدو لي أن حديد أراد من هذه الإسهابية في طرح الأمور بشكلها التفصيلي والحاسم سد الثُغَر التي لم يشر إليها من سبقوه في مذكراتهم، مثل كامل الجادرجي وجعفر أبو التمن وغيرهما. ولكونه شخصية مهمة كان لها دور كبير في هذه الحقبة (شغل فيها مناصب ذات حساسية كبيرة إذ كان وزيراً ومرة نائباً عن الموصل ونائباً لرئيس مجلس إدارة المصرف الوطني، ولوضعه رؤية لتطور حقوق نقابات العمال، وكيفية تعديل امتيازات النفط في العراق وغيرها من الأحداث)، يبدو لنا أن له الحق في وضع صورته لهذه الحقبة التي عصفت فيها الكثير من الوثبات والصراعات.

ولعلي هنا أقول إن حديد وضمن هذه السياقات قد أفصح عن عدد من الملابسات التي كنا لا نعرفها ولن نعرفها، لا من خلال مذكرات الآخرين ولا من أرشيف الدولة لتلك الحقبة الذي شابهته الاختراقات والتبديل. ولعل أسمى هذه الحقائق هي علاقاته بالحكومة السعيدية الائتلافية والوثبة الوطنية ومواثيق التكتلات السياسية وانتفاضة عام ١٩٥٢ وإضرابات عمال نفط البصرة واشتداد الأزمة السياسية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣، وحتى إضراب القضاة في الموصل في أيلول/سبتمبر عام ١٩٥٦ (الذي اتخذته

يود أن يتركه محمد حديد من حقائق للقارئ، فجاء الكتاب بتمهيد من نجله فولاذ حديد، شرح فيه أسباب تأخر محمد حديد وتردده في كتابة مذكراته ليتبعه مقدمة لنجدة فتحي صفوت شرح فيها مدلولات وعلاقات الأحداث غصةً بغصة، تناولها بعشرين فصلاً وتسعة ملاحق. حيث استعرض في الفصل الأول من مذكراته بصورة واضحة المعالم نشأته ودراسته وحركته السياسية البارعة وإخفاقاتها ونجاحاتها ليعلق في الفصلين الثاني والثالث على أسباب ومشاكل جماعة الأهالي ومواقف أعضائها المؤسسين وانشقاقاتهم التي انتهت باستقالة أعضائها من حكومة حكمت^(٢).

وكنتيجة لهذا الإرباك الحكومي والسياسي بحد ذاته بين محمد حديد أسباب اعتزال السياسي الوطني محمد جعفر أبو التمن الحياة العامة، وقرار كامل الجادرجي اعتزال المناصب الحكومية. وعلى الرغم من تلك الدلالية السياسية في الفصول الثلاثة الأولى، إلا أن محمد حديد قد أفرد الفصل الرابع للحديث عن أنشطته الصناعية التي تمخضت عن إقناع بعض التجار العراقيين من أمثال جعفر أبو التمن وكامل الخضير وعبد الهادي الجلي، بالجدوى من تأسيس معمل الزيوت النباتية الذي ترأس إدارته منذ التأسيس وحتى ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، باستثناء فترة الأسابيع الستة التي قضاها كوزير تموين عام ١٩٤٦ (٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦) والتي سبقها (نيسان/أبريل عام ١٩٤٦) قيامه بتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي، الذي ارتبط اسمه به لحقبة ما بعد الملكية وقبلها.

(٢) اشترك بعض أعضاء جماعة الأهالي (جمعية الإصلاح الشعبي) في حكومة حكمت سليمان (٢٩/١٠/١٩٣٦ - ١٧/٨/١٩٣٧)، التي انتهت باستقلالهم في ١٩/٦/١٩٣٧ بسبب الخلاف مع رئيس الوزراء.

غادر إلى لندن عام ١٩٩١ ووافته المنية في ١٩٩٩/٨/٣. ومن هذه النهاية لا بد لنا من أن نسلط الضوء على موضوعين مهمين أو ربما أكثر في هذه الفصول، التي لم تتجرأ أي مذكرات سياسية على توضيحها أو ملامستها ملامسة الحريص كما لامسها محمد حديد في وجدانياته، وهما موقف عبد الناصر من ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ والقانون رقم (٨٠) الخاص بالامتيازات النفطية.

يشير حديد في مذكراته إلى تأليف الجبهة الوطنية^(٣) قبل ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ بعام وعدة أشهر، وشهدت تلك المرحلة أنشطة سياسية مكثفة كان أهمها الاجتماع الذي ضم محمد حديد وسلام عادل ومحمود صبري. وفي هذا الاجتماع أرسل عبد الكريم قاسم رسالة إلى محمد حديد يطلب فيها منه الاتصال بالأحزاب والشخصيات الوطنية السورية للوقوف إلى جانب العراق إذا ما حصل انقلاب ضد الحكم الملكي في العراق، والأمر الثاني مطالبة الرئيس جمال عبد الناصر بحث الاتحاد السوفياتي على الوقوف إلى جانبهم لما سيحدث في العراق.

وينوّه حديد بأنه قد أوصل الرسالتين، ويبدو لنا من الأحداث أن الرئيس عبد الناصر قد فعل ما لم يفعله أحد في دعمه لحركة التحرر العراقية وحث الاتحاد السوفياتي على الاعتراف بـ ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨. أما الأمر الثالث وهو المهم الذي غيّر باعتقادنا مجرى الأحداث السياسية في العراق وليومنا هذا

الحكومة الملكية حينذاك ذريعة لإصدار مرسوم طوارئ يخولها صلاحيات حجز المواطنين وإبعادهم خارج مدينتهم)، وبالفعل ونتيجة إضراب القصابين وصدر هذا القانون تم إبعاد محامين وأعضاء أحزاب وطنية في الموصل من مثل عبد الغني الملاح وقاسم المفتي وفخري الخيرو وغربي الحاج أحمد وعبد الرحمن القصاب.

- ٤ -

الجزء الأكبر من الكتاب الذي امتد للفصل الثامن عشر من مذكرات محمد حديد قد تم تخصيصه لملاسات وأحداث الحقبة التي أعقبت ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ ولغاية وفاته عام ١٩٩٩. ولعلّي قبل الخوض في أهم حدثين أساسيين كان لحديد الأثر البالغ فيهما، لا بد من أن نلخص بأسطر هذه الحقبة التي عاصرها سياسياً. والهدف من ذلك لا يعود لعدم قناعتنا بما جاء، بل لكون الأحداث ومجرياتها تلك قد عالجها عدد من السياسيين الكبار، كل وفق أسلوبه وانتماءاته. وعلى الرغم من أننا لا نشك في وجدانيته الوطنية والقيم الحضارية العربية التي كانت تتمتع بها شخصيته، فإن لكل مذهب سياسي اتجاهه وتبريراته. على أي حال تطرق حديد في تلك الفصول إلى اعتقاله بعد خمسة أيام من ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ وأطلق سراحه من دون توجيه أي تهمة في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، حيث اعتزل العمل السياسي وتفرغ لإدارة أعماله التجارية حتى

(٣) تألفت الجبهة الوطنية من حزب الاستقلال الذي مثله محمد مهدي كبة، والحزب الوطني الديمقراطي ممثلاً بمحمد حديد، والحزب الشيوعي العراقي ممثلاً بعزيز الشيخ وحزب البعث العربي الاشتراكي ممثلاً بفؤاد الركابي.

بطرح منجزات ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، حيث أشاد بالقانون الرقم (٨٠) وقانون الجمعيات وتنظيم الأحزاب والخروج من الاسترليني وتوسيع التعليم والخدمات الصحية وقانون الإصلاح الزراعي وغيرها من المنجزات. ولكن السؤال المطروح هو هل تمكّن العراق من الحفاظ على هذه المنجزات أم أنها قد أثرت مستقبلاً بصورة سلبية في تطور الدولة العراقية؟

- ٦ -

لقد أفرد محمد حديد الفصل التاسع عشر من مذكراته لـ ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣، ورغم أنه تحدث فيه عن هواجسه السياسية وسجنه الانفرادي وغيرها من إرهاصات أي تغير سلطوي، إلا أنه أفرد صفحتين فقط من دون توضيح أو إشادة لحقبة عراقية مهمة وهي قرارات التأميم (القرارات الاشتراكية) لعام ١٩٦٤. هذه القرارات التي لا يمكن اعتبارها أقل أهمية من القانون الرقم (٨٠)، وضعها عابرة ويبدو لي أنه كان يود القول في داخله أن لا إنجازات حدثت في العراق غير التي دونها وهو ما يجانب الحقيقة. ومع هذا فقد أشاد في عدة كلمات بإعلان طاهر يحيى التأميمية للشركات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية، موضحاً أن خير الدين حسيب هو العقل المدبر للتأميم الاشتراكي، ومبيناً أنه ذكي وقدير وملم بالشؤون الاقتصادية، لكن عيبه أنه من الجماعات القومية المؤيدة للجمهورية العربية المتحدة المعارضة لحكومة عبد الكريم قاسم.

لم تنتهِ بعد، فهو القانون الرقم (٨٠) لسنة ١٩٦٠.

يبدو أن لمحمد حديد هاجس بحث في النفط وامتيازاته منذ عام ١٩٣٢، فقد كان عارفاً بأن حقوق العراق ضائعة بيد الشركات، ومعرقلة لأي تنمية حقيقة في العراق، لذا حين توّزر في حكومة عبد الكريم قاسم كان من أولى أولوياته البحث في النفط وامتيازاته واستغلال الصناعة النفطية عراقياً. وهو يحسب نفسه مهندساً للقانون الرقم (٨٠)، حيث يبدو أنه قد عارض حتى عبد الكريم قاسم في مفاوضاته مع الشركات، لأنه كان يصر على أن يتخلل الاتفاق مع الشركات النفطية مساهمة العراق برأسمال نسبته ٢٠ بالمئة ووقف الإيجار المطلق ووجوب تنازل الشركات بصورة سريعة عن جميع الأراضي غير المستثمرة. وبهذا الإصرار وجد، كما يقول حديد، عبد الكريم قاسم نفسه مؤيداً لطروحاته من دون أي مناقشة؛ وهو ما عدّه ممثلو الشركات أنه موقف مفاجئ ومتغير عن ما تم الاتفاق عليه في المفاوضات السابقة. ويبدو لنا وفق ما ورد في كتاب بنروز (Penrose) عن العراق^(٤)، أنه كان للاستخبارات المركزية الأمريكية والبريطانية يد في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم.

وعلى الرغم من هذا الموقف الذي أبداه بوضوح في مفاوضات النفط في الفصول تلك، نجده غير منصف وغير واضح في طرحه حركة الشواف وأبعادها السياسية لنهي حقبة من الجدل لحركة ما زال الكل يصورها ويصفها وفق انتماءاته وهواجسه الفكرية. ومع هذا فقد أنهى حديد فصله الثامن عشر

تقييمه للوضع كان مبنياً على قضية اعتقال زكي عبد الوهاب الذي كان عضواً في الحزب الوطني الديمقراطي واتهامه بالتجسس من جانب سلطة ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨.

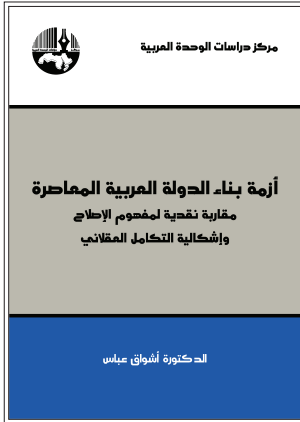
لقد وضع محمد حديد في مذكراته عدداً من الشواهد والحقائق التاريخية التي ينبغي دراستها بصورة متجردة، وخصوصاً الحقبة الملكية وفترة استوزاره، لنتمكن من خلالها من رسم ملامح تاريخ العراق الحديث السياسي والثقافي. فنحن مع هذه الأحداث الدائرة نحتاج إلى شهادات كهذه رغم موقفنا من بعضها، لرسم ملامح دولة عراقية مستقبلية تمكننا من معرفة مكان ما أخطأنا فيه وما يمكن ويجب تجاوزه □

حقيقة كنتُ أمل في محمد حديد أن يكون أكثر منهجيةً بوصف سلبيات وإيجابيات ما تناوله، إلا أن العصف الفكري الذي عاشه خلال الحقبة الماضية، جعله ينظر في الأمور التي تتعلق بالمواقف الفكرية من باب ضيقٍ جداً، وهو إشكال في الواقع أشكل عليه، لا شيء إلا لنزاهته ووطنيته. فالموقف يجعلنا من الضروري أن ننظر إلى مسببات الأمور بمنهاج وطني حتى وإن كنا فكرياً نختلف في تقييم المواقف. فالتاريخ شهد بنزاهة قاسم وعبد الناصر ومواقفهما، فلندع التاريخ يشهد للآخرين أيضاً. على أي حال يُنهي حديد مذكراته بالفصل العشرين الذي خصصه لـ ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨، ويبدو أن

صدر حديثاً

أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة مقاربة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني

د. أشواق عباس



لم يُعدّ الإصلاح مطلباً محلياً للشعوب، بل بات «مطلباً عالمياً»، أي جزءاً من الصراع الدولي والعلاقات الدولية الجديدة. وليس مصادفةً أن يصبح الإصلاح أيضاً وسيلةً وغطاءً وذريعةً «شرعية» للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، بما في ذلك التدخل في الأمور السيادية.

١٤٢ صفحة

الثنى: ٧ دولارات أو ما يعادلها

يتناول هذا الكتاب إحدى أهم وأكثر الإشكاليات السياسية

التي واجهها العالم العربي في ظروفه المعاصرة بعامه، ونظمه السياسية خاصة، منذ الحرب العالمية الثانية، وخلال المرحلة التاريخية التي رافقت بناء نموذج الدولة العربية المعاصرة. وهي إشكالية وطنية وقومية ودولية في آن معاً، وخصوصاً إذا أخذنا في الحسبان أن تفاعلاتها لا تزال نشطة ومتغيرة، أما نتائجها فلا تزال مفتوحة على احتمالات كثيرة؛ الأمر الذي يجعل منها قضيةً أنيةً ملحةً بقدر ما هي قضية مستقبلية، بالنسبة إلى الدولة والنظام السياسي والمصالح القومية العليا. وإذا كان الإصلاح هو العنوان العريض الظاهر لتدخل القوى الأجنبية في البلدان العربية، فإن المضمون الفعلي لهذا التدخل يتعدى، من دون شك، الأبعاد السياسية، ليتحول في مجرى تطور الأحداث والتغيرات العاصفة الكبرى، التي جرت في نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، إلى جزء من العلاقات الدولية وصراعاتها في المنطقة.

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: كتب عربية

(١)

قضية التغيير بوصفها واحدة من التحديات الكبرى التي رافقت تجربة «الدول الحديثة» في الوطن العربي منذ قيام تلك الدول وفق أنماط حكم مختلفة، فشلت جميعها في النهاية، ولو بنسب مختلفة، في تحقيق التنمية الشاملة، وفي إقرار حكم القانون والديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات.

ومع فشل تجارب الحكم هذه، وتزايد ظواهر الفقر والتهميش والبطالة والشعور بالمهانة وفقدان الأمل، كان الإحباط سيد الموقف، فدفع شرائح واسعة من الشباب العربي إلى التعبير عن مواقفها الرافضة للواقع والعمل على تجاوزه، إلى أن انطلقت موجة انتفاضات «الربيع العربي» في عدد من البلدان العربية بهدف التغيير، أو الإصلاح على الأقل، فنجح بعض هذه الانتفاضات في إسقاط رؤوس أنظمتها، ودخلت في مراحل انتقالية علقت عليها الآمال بإنجاز التغيير، وسط تفاؤل وترحيب بـ «الربيع العربي» الذي طال انتظاره. لكن هذا التفاؤل ما لبث أن

مستقبل التغيير في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦. ١٠٤٠ ص.

يضم هذا الكتاب بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية خلال الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بمشاركة نحو مئة من الباحثين والمفكرين والخبراء العرب، بحثوا خلالها في موضوع التغيير في الوطن العربي وما واجهه من تحديات ومخاطر في مختلف البلدان العربية، وفي آفاق هذا التغيير في ظل الظروف الإقليمية والدولية التي واكبته وأثرت في مساراته.

وقد جاء اهتمام مركز دراسات الوحدة العربية بعقد هذه الندوة - كما يأتي في تعريف الكتاب - في سياق تعميق البحث في